I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

إنخفض إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بحوالي 46 مليار ليرة (5.3 في المائة) على أساس سنويّ، ليصل إلى 827 مليار ليرة خلال شهر كانون الثاني 2021 مقارنةً مع مبلغ 873 مليار ليرة خلال الشهر نفسه من العام 2020[2]. جاء هذا التراجع نتيجة انخفاض تعويضات نهاية الخدمة بشكلٍ كبير بقيمة 56 مليار ليرة (95.9 في المائة) لتصل إلى ملياري ليرة خلال الشهر الأول من العام 2021. قابل هذا التراجع، بشكلٍ جزئي، زيادة في : (i) التحويلات لصالح المؤسسات العامة لتغطية الرواتب بقيمة 6 مليار ليرة (27.5 في المائة) و(ii) المدفوعات العائدة إلى معاشات التقاعد بقيمة 5 مليار ليرة (2.1 في المائة).

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني من الأعوام 2019، 2020 و 2021

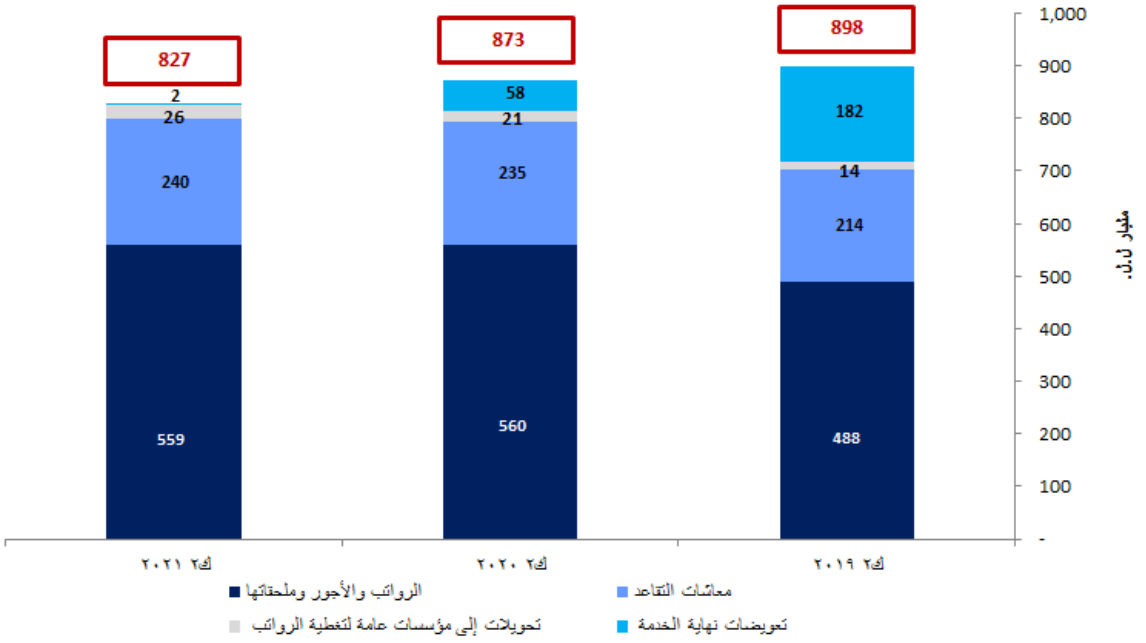

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب ملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3] حيث سجّلت نسبة 78.9 في المائة خلال شهر كانون الثاني 2019، لتتراجع بشكلٍ كبير وتصل إلى نسبة 50.1 في المائة خلال شهر كانون الثاني 2020[4]، ومن ثم تعود وترتفع إلى نسبة 68.1 في المائة خلال شهر كانون الثاني 2021[5]. مقارنةً مع مجموع النفقات،

---

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر كانون الثاني 2021.

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

[4] جاء هذا الانخفاض الكبير نتيجة التراجع السنوي المسجّل في مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 2.8 في المائة خلال كانون الثاني 2020 من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة الزيادة الكبيرة بنسبة 53.1 في المائة، المسجلة على مستوى النفقات الجارية الأوليّة، بشكل أساسي نتيجة زيادة كل من التحويلات الأخرى والتحويلات لصالح مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 524 مليار ليرة و187 مليار ليرة، على التوالي، وذلك خلال شهر كانون الثاني 2020 مقارنة مع شهر كانون الثاني 2019.

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 49.0 في المائة من إجمالي النفقات خلال شهر كانون الثاني 2019، وانخفضت إلى 34.2 في المائة خلال شهر كانون الثاني 2020، لتعود وترتفع إلى نسبة 46.1 في المائة خلال كانون الثاني 2021. يعود السبب الرئيسي وراء التغيّر الملحوظ في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات إلى التغيّر الكبير في قاعدة الإنفاق التي كانت قد سجّلت إرتفاعًا ضخمًا بنسبة 39.0 في المائة خلال كانون الثاني 2020، في حين أنّها شهدت إنخفاضًا كبيرًا بنسبة 29.6 في المائة خلال كانون الثاني 2021.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني 2021:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني 2021:

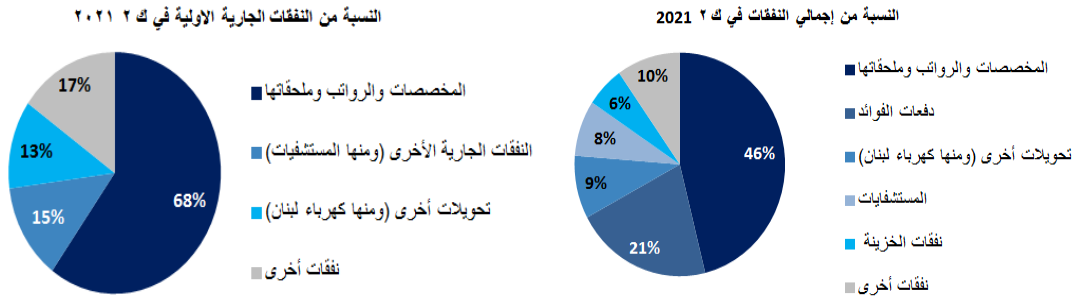

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات، تعديلات محاسبية، وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة ملياري ليرة سنويًّا لتصل إلى 559 مليار ليرة خلال كانون الثاني 2021. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى التراجع في (i) النفقات الأخرى بقيمة 42 مليار ليرة (86.9 في المائة) – منها تدني بقيمة 30 مليار ليرة في إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة – (ii) المنافع الوظيفية بقيمة 9 مليار ليرة (29.0 في المائة) و(iii) الرواتب والأجور بقيمة 8 مليار ليرة (2.3 في المائة). قابل هذه التراجعات زيادة في التقديمات الإجتماعية بقيمة 57 مليار ليرة (53.9 في المائة).

من ناحية المكوّنات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 63.4 في المائة[6] من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني 2021، تلتها التقديمات الإجتماعية (29.2 في المائة)[7] والمنافع الوظيفية (4.1 في المائة)، في حين شكّلت النفقات الأخرى والتقديمات غير المصنفة النسبة المتبقية والبالغة 3.3 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من إجمالي الإنفاق الأولي من 27.6 في المائة خلال كانون الثاني 2020 إلى 39.9 في المائة خلال كانون الثاني 2021.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

---

[5] جاءت هذه الزيادة الملحوظة نتيجة التراجع السنوي الكبير في النفقات الجارية الأولية بنسبة 30.3 في المائة خلال كانون الثاني 2021، مقارنة مع انخفاض بنسبة سنوية أقل بلغت 5.3 في المائة في بند المخصصات والرواتب وملحقاتها. أما السبب الأساسي الذي أدّى إلى تراجع النفقات الجارية الأولية فهو تراجع التحويلات الأخرى بقيمة 501 مليار ليرة منها انخفاض بقيمة 243 مليار ليرة في التحويلات لصالح كهرباء لبنان.

[6] بانخفاض عن نسبة 64.6 في المائة المسجلة خلال كانون الثاني 2020.

[7] مقارنةً مع نسبة 18.9 في المائة خلال كانون الثاني 2020.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني 2020 وكانون الثاني 2021

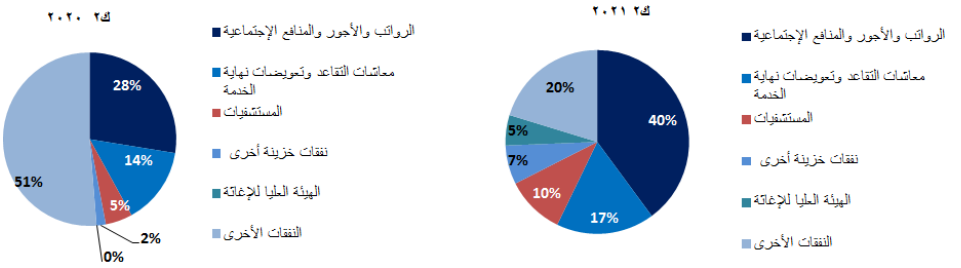

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ريديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني 2020 وكانون الثاني 2021[8]

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية /4		التقديمات الاجتماعية /5		نفقات أخرى /6		المجموع	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021
الجهاز العسكري	**249**	**249**	**10**	**14**	**106**	**163**	**2**	**2**	**367**	**428**
الجيش	163	162	7	10	17	96	0	0	187	268
قوى الأمن الداخلي	64	64	2	3	82	55	2	2	150	124
قوى الأمن العام	16	17	0	1	5	11	0		22	29
قوى أمن الدولة	6	6	0	0	1	1	0	0	8	7
الجهاز التربوي	**70**	**65**	**15**	**6**	**0**	**0**	**6**	**0**	**90**	**71**
الجهاز المدني 1/	**44**	**40**	**8**	**3**	**0**	**1**	**10**	**4**	**62**	**48**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**30**	**0**	**30**	**0**
الجمارك 3/									**12**	**12**
إجمالي الإنفاق	**362**	**354**	**32**	**23**	**106**	**163**	**48**	**6**	**561**	**559**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور

إنخفضت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، بقيمة 8 مليار ليرة (2.3 في المائة) لتصل إلى 354 مليار ليرة خلال كانون الثاني 2021. جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة تراجع مدفوعات الرواتب لصالح الجهازين التربوي والمدني بقيمة 5 مليار ليرة و4 مليار ليرة، على التوالي.

[8] قد تختلف الأرقام بشكلٍ بسيط عن تلك المنشورة سابقًا في مرصد المالية العامة بسبب التدوير.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

إرتفعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بشكلٍ بسيط بقيمة 0.5 مليار ليرة (0.2 في المائة) خلال كانون الثاني 2021 مقارنةً مع الشهر نفسه من العام 2020. في التفاصيل، زادت مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن العام بقيمة 0.6 مليار ليرة (3.9 في المائة)، مدفوعةً بدورها بزيادة سنوية بقيمة 0.2 مليار ليرة في كلّ من مدفوعات الرواتب الأساسية والمدفوعات المرتبطة بالألبسة والتغذية. من جهة أخرى، لم تشهد مدفوعات الرواتب لصالح القوى العسكرية الأخرى تغيرات مهمة خلال كانون الثاني 2021، حيث انخفضت كل من الرواتب المدفوعة لصالح قوى أمن الدولة وتلك المدفوعة لصالح الجيش بقيمة 0.1 مليار ليرة، في حين لم تتغيّر مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن الداخلي.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إنخفضت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بقيمة 5 مليار ليرة (6.5 في المائة) سنويًا لتصل إلى 65 مليار ليرة خلال كانون الثاني 2021. يعود هذا التراجع إلى تدنّي مدفوعات رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي بقيمة 4 مليار ليرة.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إنخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 4 مليار ليرة (9.7 في المائة) سنوياً مقارنةً مع العام السابق، لتصل إلى 40 مليار ليرة خلال كانون الثاني 2021. لناحية توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة العدل على الحصة الأكبر من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 17.2 في المائة، تلتها وزارة الخارجية والمغتربين (مع نسبة 13.3 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 12.9 في المائة من المجموع). *(للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت مدفوعات رواتب وزارة الخارجية والمغتربين التراجع السنوي الأكبر وقد بلغ 3.5 مليار ليرة (39.8 في المائة)، تلتها وزارة الأشغال العامة والنقل مع انخفاض بقيمة 0.7 مليار (25.1 في المائة).

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني 2021 وكانون الثاني 2020

(مليون ليرة)	ك2 2020	ك2 2021	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في ك2 2021
وزارة العدل	6,858	6,810	17.2%
وزارة الخارجية والمغتربين	8,728	5,252	13.3%
وزارة المالية	5,102	5,098	12.9%
رئاسة مجلس الوزراء	4,038	3,989	10.1%
مجلس النواب	3,503	3,134	7.9%
وزارة الصحة العامة	1,926	2,449	6.2%
وزارة الزراعة	2,129	2,240	5.7%
وزارة الاشغال العامة والنقل	2,934	2,196	5.5%
وزارة الداخلية والبلديات	1,464	1,505	3.8%
وزارة الدفاع الوطني	1,409	1,308	3.3%
اخرى	5,755	5,614	14.2%
المجموع	43,845	39,595	100%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إرتفع إجمالي مدفوعات التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 57 مليار ليرة (53.9 في المائة) ليسجّل 163 مليار ليرة خلال كانون الثاني 2021. تعود هذه الزيادة بشكلٍ أساسي إلى ارتفاع بقيمة 78 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش لتصل إلى 96 مليار ليرة، وزيادة بقيمة 5 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن العام لتصل بدورها إلى 11 مليار ليرة مع نهاية شهر كانون الثاني 2021. قابل هذه الزيادات تراجع في التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 27 مليار ليرة لتصل إلى 55 مليار ليرة مع نهاية شهر كانون الثاني 2021.

في التفاصيل، شهدت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش زيادة كبيرة بقيمة 78 مليار ليرة (451.9 في المائة)، بشكل أساسي نتيجة إرتفاع نفقات الإستشفاء والتقديمات المدرسية بقيمة 63 مليار ليرة و21 مليار ليرة سنويًا، على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن العام بقيمة 5 مليار ليرة (97.2 في المائة) جراء إرتفاع كلّ من تعويضات المرض والأمومة ونفقات الإستشفاء بقيمة ملياري ليرة مقارنة مع شهر كانون الثاني 2020.

أخيرًا، انخفضت التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 27 مليار ليرة خلال كانون الثاني 2021 مقارنة مع كانون الثاني 2020، وذلك مع تراجع نفقات الإستشفاء بقيمة 22 مليار ليرة.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة مجموع 30 مليار ليرة خلال كانون الثاني 2020 في حين لم يتم دفع أي مبلغ خلال كانون الثاني 2021.

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1731-1735
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb